

## تقرير

## التقني

## «الجماعة الإسلامية»:

## الأولوية للتحالف مع «المستقبل»... رغم التباين

وعن تصريحات الحريري الأخيرة، يقول إن «رئيس الحكومة كان في غنى عن بيع هذا الموقف للنظام المصري». وقد ذهب هرموش إلى أكثر من ذلك، متسائلاً هل «النظام الديني في المملكة العربية السعودية وإيران يشزع وجود الدولة اليهودية»؟ ولفت إلى أن هذا التصريح «لن يؤثر على المشهد الانتخابي، لكن يمكن أن يكون هناك إعادة نظر»، ومن المؤكد أن «الموضوع سي طرح في الاجتماعات الثنائية التي تعقد بين الجماعة والتيار».



(مروان بو حيدر)

في المقابل، يبدو «المستقبل» في حالة ارتباك. حتى الآن، لم يحسم أسماء مرشحيه، ولم يصل إلى صورة واضحة بشأن الانتخابات، خصوصاً أن «لا انتخابات في الأفق»، بحسب مصادر مستقبلية أشارت إلى «أننا على تواصل مع كل الأطراف السياسية دون استثناء»، لافتة إلى أن «الجماعة على ما يبدو تريد أن تكون لها كتلة نيابية في مختلف الدوائر». وهذا يعني أن «بمنازل التيار عن بعض المقاعد السنية في أكثر من منطقة». وفي هذا الشأن تقول المصادر إن «التفاهم لا يزال مستعصياً، في بيروت وعمار وصيدا، إذ يجري أخذ خصوصية كل دائرة في الاعتبار». وعلى عكس الجماعة، يرى المستقبل أن «عدم التوصل إلى قانون جديد للانتخابات يصعب على التيار حسم تحالفاته، ولا يمكن البناء على نتائج قانون الستين لأنه بات في حكم الميت». ونفت المصادر ما يتردد عن معارضة سعودية، لأن «المملكة غائبة كلياً، وهي لم تتدخل مع الحريري في ملفات أكثر دقة وحساسية». لكنها لم تنف إمكانية أن يكون لبعض القضايا الأخرى تأثير، خصوصاً في ما يتعلق بالملف المصري، «وهذا يخلق حالة من التخبط عند قاعدة الجماعة، وفي الوقت نفسه يثير شكوكنا لجهة عدم حسم كل أصواتها لمصلحتنا»، مشيرة إلى أن «آثار الاشتباك السياسي الذي حصل بيننا وبين الجماعة على خلفية تباين موقف الطرفين من أحداث مصر، بعد خلع الرئيس السابق محمد مرسي، لم تزل نهائياً».

تحضيرات الجماعة تسير وفق قانون الستين لأنه القانون النافذ

على أن «هناك الكثير من الأمور التي تجمعنا مع التيار أكثر من أي طرف آخر، وهناك أفكار يجري التداول فيها». ما هي مطالب «الجماعة»؟ يقول هرموش إن «أولوية التحالف بعد المساحة الإسلامية تصب لمصلحة تيار المستقبل، لكننا منفتحون على الجميع». ولفت إلى أن «الخيارات واسعة في البقاع وطرابلس وبيروت، ولا مشكلة لدينا في التحالف في أي منطقة أو دائرة معينة». ففي البقاع مثلاً «الخيار مفتوح على الوزير عبد الرحيم مراد»، و«في طرابلس مع الرئيس نجيب ميقاتي». وحتى مع الحزب الاشتراكي «هناك تفاهم بدأ في النقابات واستمر في البلدية، ويمكن أن ينسحب على الانتخابات النيابية». وإن لم يحصل تحالف بين المستقبل والاشتراكي في الدوائر المشتركة «فحينها سيكون للجماعة مواقفها التي ستحددها القيادة». وماذا عن الوزير أشرف ريفي؟ بما أن الأولوية هي للمستقبل، تجد «الجماعة» نفسها مضطرة إلى الابتعاد عن كل ما يستفزّه. وبالتالي «لم يكن ريفي من ضمن خياراتها».

سعودية» لمثل هذا التحالف على خلفية العلاقات الإخوانية - السعودية المتوترة. أضف إلى ذلك أن زيارة الحريري الأخيرة لمصر عبد الفتاح السيسي قد جعل أمر التحالف أكثر صعوبة. فقد أشارت التصريحات الحريري الأخيرة في القاهرة غضب قاعدة «الجماعة»، تحديداً لجهة ما نسب إلى الحريري أن «مصر نجحت في وقف مخطط جماعة الإخوان لتحويل مصر إلى دولة دينية. وإن نجاح الإخوان كان كفيلاً بتدبير مساعي إسرائيل في الحصول على الاعتراف الدولي بفكرة الدولة اليهودية». على خلفية هذا الكلام نشبت «حرب» إلكترونية، تبادل فيها جمهور الطرفين التهم والتخوين. من المعروف أن الأرضية صالحة لاشتباك سياسي في أي لحظة، منذ أحداث فض اعتصام رابعة، لكن على مستوى القيادة تبدو الأمور أكثر «عقلانية»!

على الأرض، تبدو «الجماعة» كأنها وحدها من يعدّ العدة للانتخابات، وسط انشغال بقية الأطراف في البحث عن قانون انتخابات. ويؤكد رئيس مكتبها السياسي أسعد هرموش «أننا أطلقنا ماكيناتنا الانتخابية منذ نحو شهر»، مؤكداً أن «التحضيرات تجري وفق قانون الستين لأنه القانون النافذ». وعلى أساسه «يجري اختيار المرشحين عبر الهيئة الاستشارية التي تضم كبار المسؤولين، وتطرح الأسماء على الهيئة العامة، ليحسمها المكتب السياسي. وفي حال إقرار قانون جديد، يُمكن إدخال تعديلات». ليس واضحاً السبب الأساسي لعدم وصول التفاوض مع «المستقبل» إلى نتائج بعد، وما إذا كان هذا التعذر مرده إلى إصرار الجماعة على التمثيل بأكثر من نائب، أو الارتباك داخل تيار المستقبل نتيجة تراجع حيثيته الشعبية وعدم قدرته على حسم شكل التحالفات، أو أنه علاقة بالارتباطات الإقليمية لكليها. بحسب ما أكد هرموش لـ«الأخبار»: «لا شيء محسوم بعد»، مشيراً إلى أنه اتفق مع «المستقبل» على تشكيل لجنة مشتركة تضم هرموش والأمين العام للتيار أحمد الحريري لبحث الأمور التفصيلية». ويشدد

زادت تصريحات الرئيس سعد الحريري الأخيرة في مصر التوتر بين قاعدتي تيار «المستقبل» و«الجماعة الإسلامية». رغم التباين، يجهد الطرفان للحفاظ على شجرة معاوية. التنسيق الذي بدأ يهدف الدفع نحو تحالف نيابي بينهما لم يصل إلى مكان، لكنه مستمر. «الجماعة» ترى أن «الأولوية هي للتحالف مع المستقبل بعد الساحة الإسلامية». فيما التيار لا يزال هزئياً

## ميسم زرق

التفاوض بين «الجماعة الإسلامية» وتيار «المستقبل» قائم في شأن التحالف بينهما في عدد من الدوائر في الانتخابات النيابية المقبلة، لكن من دون نتائج حاسمة بعد. وفيما يتردد أن الرئيس سعد الحريري غير متحمس للتحالف، وأن «الجماعة» تستعد لخوض معارك في عدد من المناطق، خصوصاً في إقليم الخروب، حيث قررت ترشيح مرشحين عن المقعد الستين، تنفي مصادرها ذلك، مؤكدة أن مصلحة تيار المستقبل بعد الساحة الإسلامية». سقطت 8 و14 آذار، ولا يزال «إخوان لبنان» يرون في التفاهم مع تيار المستقبل مصلحة طائفية ومناطقية. والعارفين بأسرار العلاقة بين الطرفين يؤكدون أن النائب عماد الحوت لطالما دفع في اتجاه هذا التحالف، خصوصاً أنه من المنحازين إلى الرئيس الحريري، «ظالماً أو مظلوماً». لكن ذلك لا يعني أن «الجماعة» لا تطمح إلى توسيع تمثيلها إلى أكثر من نائبها الوحيد في المجلس المقبل. حسمت «الجماعة» أمرها لجهة التحالف مع الحريري، ويبقى أن يعطي رئيس الحكومة كلمته الأخيرة، في ظل كلام عن «معارضة

الكلام عليه يكهبر اهداً ويستغفره للجهر برفضه، بل امسى استعجاله ضرورياً وحتمياً بغية اتاحة مناخات هادئة بعيدة من التخويف بالفراغ، وتداركاً له، للاتفاق على القانون الجديد. مرة بعد اخرى دقّ رئيس المجلس ناقوس خطر تهواي المهل، وحدد بضعة معطيات:

1. الوصول الى قانون جديد حاصل في خلال اسابيع. يضيف: «لم يعد الوقت بين ايدينا كالسابق كي نقول ان متسعاً منه لا يزال امامنا. نحن نعمل على روزنامة اسابيع وليس اشهرًا».

2 - سندخل النسبية في القانون الجديد، وهو خيار لا عودة عنه. معظم الاقراء باتوا يدعمون مجاراتها، وإن هم اختلفوا على جرعتها: «حتى وليد جنبلاط الذي كان يعارضها، بات يؤيدها بعد الافكار المتبادلة معه. مناقشات الالام المقبلة تكمن في المقدار الذي سيُحفظ منها في القانون، كاملة او جزئية».

3 - بعد تهيب الاقراء جميعاً تلويح رئيس الجمهورية بالفراغ في حال تعذر التوافق على قانون جديد للانتخاب، انتقل الجدل الداخلي من اخطار الفراغ الى سبل تجنبه بإجراءين متلازمين، وسط علامة استفهام غامضة حيالهما، هي ترانتهما او يسبق احدهما الآخر: الاتفاق على القانون الجديد والتمديد التقني. ما يبدو في موقف رئيس البرلمان قوله في الساعات المنصرمة «ان التمديد كهدف في ذاته مرفوض ولن أسير به الآن ولا في ما بعد. اما التمديد التقني فبات ضرورة لتفادي الفراغ ويفترض اقراره بعد ابرام تفاهم بين الاقراء على القانون الجديد للانتخاب. لن يستغرق اكثر من المدة الضرورية التي يتطلدها اقراره ومن ثم وضعه موضع التنفيذ. ما ان يحصل الاتفاق على المبادئ الرئيسية في القانون، نذهب فوراً الى التمديد التقني. لن يكون هذا التفاهم سرياً، بل واضحاً معلناً يحترمه الجميع، فياتي التمديد التقني تبعاً لذلك على أنه آلية الذهاب الى اجراء الانتخابات النيابية في الخريف المقبل، من ضمن المهل القانونية الجديدة».

## تقرير

## هل سَلَّم المغرب تاج الدين لـ«CIA»؟

قيام الأميركيين بإجراءات سريعة لترحيل تاج الدين إلى الولايات المتحدة وتسليمه إلى المخابرات الأميركية. أما المحور الثاني، فهو الدور الذي قامت به السلطات اللبنانية ووزارة الخارجية، وهل طالبتا باسترداده أم لا؟ وما هي الضغوط التي مورست على السلطات المغربية لمنع تسليمه؟ وهو ما لم تستطع «الأخبار» التأكد منه ليل أمس. وفي السياق، علمت «الأخبار» أن الاستخبارات المغربية تقوم بدور «مشبوه» لناحية جمع معلومات ومراقبة لبنانيين لمصلحة الاستخبارات الأميركية في القارة الأفريقية، بما يهدد سلامة المواطنين اللبنانيين والعلاقات الرسمية بين لبنان والمملكة المغربية.

الاستخبارات المغربية تقوم بدور «مشبوه» لناحية جمع معلومات ومراقبة لبنانيين لمصلحة الاستخبارات الأميركية في القارة الأفريقية، بما يهدد سلامة المواطنين اللبنانيين والعلاقات الرسمية بين لبنان والمملكة المغربية.

رغم أنه من ناحية قانونية يبقى أمر ترحيله مستبعداً، خاصة إذا طلب بلده الأصلي، أي لبنان، ترحيل تاج الدين إلى ترابه الوطني». ويفتح كلام مصدر الشبكة الباب على محورين: الأول، إن صحّ خبر الترحيل، هو

أن «هو أن محكمة النقض لديها مهلة 60 يوماً قبل التوصل إلى نتيجة في الملف، وأنه «إذا انقضت المدة دون التوصل إلى نتيجة، يتم إطلاق سراح المشتبه به». ونقلت الشبكة عن مصدر مغربي، رفض الكشف عن اسمه، أن إجراءات الترحيل إلى أميركا التي تطالب باعتقاله، حتى وإن توصل القضاء المغربي إلى هذا القرار في ملف تاج الدين، «تبقى معقدة، إذ تتطلب توقيع وزير الداخلية ووزير العدل ورئيس الحكومة، مما جعل حالات مشابهة لتاج الدين تنتهي بالإفراج». وأضاف المصدر «أن من الصعب التنبؤ بمصير تاج الدين. هل سيتم ترحيله أم سيطلق سراحه، خاصة أن الجانب السياسي يمكن أن يؤثر كذلك في الملف،

بعد اختطاف رجل الأعمال اللبناني قاسم تاج الدين من قبل الاستخبارات المغربية في مطار محمد الخامس في مدينة الدار البيضاء في المغرب، قبل نحو أسبوعين، راجت معلومات أمس عن قيام السلطات المغربية بتسليم تاج الدين إلى الاستخبارات الأميركية. وأوقف تاج الدين بتاريخ 12 آذار الحالي بسبب «مذكرة اعتقال» صادرة بحقه من «الانتربول» بتهمة دعم حزب الله، وشُجن خلال الأسبوعين الأخيرين في سجن رقم 2 في مدينة سلا، لـ«كونه المكان الأقرب لمحكمة النقض بالرباط التي تتولى النظر في الملف»، بحسب موقع شبكة «سي. أن. أن». أن «العربية». إلا أن اللافت في تقرير «سي. أن.

محددة من اللبنانيين، واستبعاد نصفهم على الأقل، على شاكلة المؤسسات الطائفية والسياسية الأخرى في لبنان والشرق! وفيما تضيق مساحة الحرية أكثر فأكثر في الجامعة التي تسوق لنفسها حامية للحرية، تفتتح الـ«AUB» أبوابها لمحاضرين مثل السيدة أربيلاً بربير، الموظفة في السفارة الأميركية، والتي تولت الفصل الماضي تدريسي مادة «استراتيجيات الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب». وبحسب مصادر من داخل الجامعة، عمدت بربير إلى توصيف حزب الله كمنظمة إرهابية في محاضراتها، ما أثار اعتراض عددٍ من التلاميذ، فما كان من بربير إلا أن عمدت إلى تهديد الطلاب بتقديم شكوى بحقهم لدى «السلطات المختصة» في الجامعة!